المشهد الفلسطيني

اعتداءات الاحتلال على الإعلام الفلسطيني
الدوافع، والنتائج، وردود الأفعال

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان : اعتداءات الاحتلال على الإعلام الفلسطيني.. الدوافع، والنتائج، وردود الأفعال

السلسلة : المشهد السياسي

الكاتب : مركز رؤية للتنمية السياسية

الشهر/ السنة: نوفمبر/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

مقدمة

أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر الثامن عشر من تشرين أول/ أكتوبر الماضي، مكاتب تعود لثلاث شركات تقدّم خدمات البثّ لعدد من القنوات الفضائية الفلسطينية والإقليمية والدولية، وذلك بعد أن داهمت مكاتبها في مدن رام الله والخليل ونابلس، ونشرت أمرًا يقضي بسريان إغلاق المكاتب لمدة ستة شهور من تاريخه. وفي الأثناء داهمت أيضًا مطبعة في رام الله،[1] وصادرت محتوياتها، وأمرت بإغلاقها ستة شهور.[2]

وصادرت قوات الاحتلال من مكاتب شركات البثّ التي اقتحمتها معدات خاصة بالتصوير والبثّ والمونتاج،[3] واعتقلت في الحملة ذاتها عامر الجعبري مدير عام شركة ترانس ميديا، وشقيقه إبراهيم الجعبري مدير الطواقم في الشركة، وذلك من منزلهما في مدينة الخليل.[4] وكانت شركة ترانس ميديا قد أعلنت على صفحتها على موقع فيسبوك، أن الاحتلال مدّد الشقيقين ثمانية أيام للتحقيق في مركز تحقيق سجن عسقلان، ومنع عنهما لقاء المحامين.[5]

وبعد المداهمات والانتهاء من إجراءات الإغلاق، اتصل ضباط من مخابرات الاحتلال بعدد من العاملين في قناة القدس، وهددوهم إن استمروا في العمل بالقناة. وفي مقابلة خاصّة، أفادت إباء أبو طه، التي تعمل مُحررة في القناة، أنّ التهديد الذي تلقّته في اتصال هاتفي من ضابط إسرائيلي، تضمّن التهديد بالمنع من السفر، أو الاعتقال، في حال عملت مع القناة بأي شكل، وبصورة جزئية أو كلية، وسواء من داخل البيت أو من مقرّ القناة، أو تلقّت أي قسيمة مالية من القناة، وقد طلب منها الضابط الإسرائيلي البحث عن عمل آخر.[6] وهو ما تعرّض له أيضًا عماد أبو عواد، الذي يعمل معدًّا لبرنامج المشهد الصهيوني في القناة نفسها، كما أفاد في مقابلة خاصّة.[7]

الشركات الثلاث التي أغلقت مكاتبها في المدن المذكورة، هي بال ميديا التابعة لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وترانس ميديا، ورامسات. والقنوات الفلسطينية التي تضررت من هذا الإغلاق

---

[1] . الجيش الإسرائيلي يدهم ويغلق مؤسسات إعلامية في الضفة الغربية، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/jdSQzH

[2] . الاحتلال يغلق مقرات 3 شركات إعلامية ومطبعة بالضفة، موقع صحيفة فلسطين، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/x7WrTz

[3] . الاحتلال يغلق شركات انتاج اعلامية ويصادر معداتها، موقع صحيفة الحدث الفلسطينية، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/bGrSFF

[4] . إدانات واسعة لاقتحام الاحتلال مقار إعلامية واعتقال صحفيين، موقع قناة الجزيرة، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/GJtVSw.. والخبر في الموقع ذكر الصفة الإدارية لكل من عامر وإبراهيم الجعبري خطأ، وجرى التصحيح من موقع الشركة على الفيسبوك الآتي في الهامش التالي.

[5] . صفحة شركة ترانس ميديا على موقع فيسبوك، 20 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/Qx2idm

[6] . مقابلة خاصّة مع إباء أبو طه، محررة في قناة القدس، أجريت في 23 تشرين أول/ أكتوبر 2017.

[7] . مقابلة خاصّة مع عماد أبو عوّاد، معدّ برنامج المشهد الصهيوني في قناة القدس، أجريت في 24 تشرين أول/ أكتوبر 2017.

VISION FOR POLITICAL DEVELOPMENT

هي قنوات القدس والأقصى وفلسطين اليوم، إضافة إلى قنوات عربية أخرى مثل المنار والميادين، وقنوات دولية أخرى، لا يمكن أن ينطبق عليها اتهام الاحتلال بـ "تنفيذ ونشر التحريض" حسب أمر الإغلاق، كقنوات روسيا اليوم، وفرانس 24.

يدعي أمر الإغلاق الذي نشرته قوات الاحتلال على أبواب الشركات، أن إغلاق مكاتب الشركات المذكورة، جاء بعدما تبين لـ "قوات جيش الدفاع الإسرائيلي" أنها "نفّذت وساعدت في نشر التحريض على العمليات الإرهابية التي تمسّ بالأمن"[8]. وحسب متحدثة باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، فإن قوات الاحتلال "فتشت مكاتب إعلامية وشركات إنتاج، يشتبه ببثها مواد تحريضية، والتشجيع والاحتفال والترويج للعنف والإرهاب ضد الإسرائيليين... وصادرت معدات ووثائق من الشركات الإعلامية، التي قدّمت خدمات لقناتي الأقصى والقدس، وهما منظمتان محظورتان".[9]

وقد صرّح الجنرال يواف مردخاي، منسّق أنشطة الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمسؤول عن وحدة الإدارة المدنية، على صفحته على موقع الفيسبوك، بأن المستهدف أساسًا من إغلاق مكاتب شركات البثّ هو قناتا القدس والأقصى، بدعوى أن هاتين القناتين "تبثّان التحريض المستمرّ على دولة إسرائيل"، وأنهما "شكّلتا، عدّة مرات، إلهامًا للمخرّبين في خروجهم إلى عمليات إرهابية وحشية ضد أبرياء".[10]

بينما قال أفيخاي أدرعي، الناطق باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، على حسابه على موقع تويتر، إنه "في نشاط مشترك لجيش الدفاع وقوات الأمن، تم مداهمة 8 وسائل إعلام وشركات إنتاج فلسطينية، يشتبه في بثها وإرسالها مواد تحريضية ومشجعة على الإرهاب".[11]

تسعى هذه الورقة، لعرض ردود الأفعال المختلفة، للجهات ذات الصلة بالحدث، ثم تحليل الحدث، ومحاولة معرفة الدوافع الحقيقية للإسرائيليين في اعتداءاتهم، وتقييم الأداء الفلسطيني في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة على هذا الصعيد.

---

[8] . صورة داخل الخبر: الاحتلال يغلق مؤسسات إعلامية في الضفة، موقع قناة الجزيرة، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/hvabTC

[9] . الجيش الإسرائيلي يدهم ويغلق مؤسسات إعلامية في الضفة الغربية، صحيفة الحياة اللندنية، مصدر سابق.

[10] . صفحة المنسق على موقع فيسبوك، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/4ovgic

[11] . صفحة أفيخاي أدرعي على موقع تويتر، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/xK8yyk

رأي الجهات المستهدفة

قالت شركة بال ميديا، وهي كبرى الشركات المستهدفة، وتتبع لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، "إن هذا العمل يهدد استمراريتها بمواصلة عملها وتقديم خدماتها للقنوات الفضائية، ومواصلة إنتاجها للعديد من البرامج، لعدد من وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية."[12] وناشدت "كل الجهات المختصة والمؤسسات الحقوقية، لمساعدتها في استرجاع معداتها، وإعادة فتح مكاتبها، ووقف هذه السياسة التي تهدّد بقاء المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، ومواصلتها إسماع العالم الصوت الفلسطيني الحرّ".[13]

بينما أكد إبراهيم الحصري، المدير التنفيذي لشركة ترانس ميديا، أن "شركات الإنتاج في فلسطين وفي كل العالم، تقدّم خدمات إنتاجية وتقنية أكثر منها إخبارية".[14] وأضاف: "نحن لسنا وكالة أنباء، عملنا تقنيّ بحت، ونحن غير مسؤولين عن المحتوى والمضمون الذي تقدّمه هذه القنوات".[15]

وقد تحدّث علاء الريماوي، مدير مكتب قناة القدس في الضفة الغربية، في مقابلة خاصة لأغراض هذا التقرير، عن الدور الكبير الذي نهض به الإعلام الفلسطيني في انتفاضة القدس، إلى الدرجة التي جعلته في موضع استهداف دائم ومكثّف من الاحتلال الإسرائيلي منذ مطلع الانتفاضة، مشيرًا إلى المداهمات والإغلاقات المتعددة التي استهدفت عددًا من المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، إضافة إلى اعتقال العاملين فيها، ومنوّهًا إلى التحريض المستمرّ على الإعلام الفلسطيني الذي مارسته القيادات الإسرائيلية، مثل رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، ووزير حربها الحالي ليبرمان، ووزير حربها السابق يعلون.[16]

وفي مقابلة خاصّة أيضًا، ركّز مصطفى الخواجا، مراسل قناة الأقصى من الضفة الغربية سابقًا، على حالات الاستهداف المكثّف التي تعرّضت لها قناة الأقصى، مُذكّرًا بأن الاحتلال كان قد أعلن عن حظر قناة الأقصى منذ 1 تشرين أول/ أكتوبر من عام 2014، مشيرًا إلى وجود معتقليْن اثنيْن في سجون الاحتلال بتهمة عملهما في القناة، إضافة إلى عدد آخر من العاملين فيها سبق اعتقالهم لدى قوات الاحتلال. هذا فضلًا عن إصدار المحاكم العسكرية الإسرائيلية حكمًا عليه هو

---

[12] . بال ميديا: إغلاق مكاتبنا يهدد استمرارية خدماتنا، موقع وكالة معا الإخبارية، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/P64PS6

[13] . المصدر السابق.

[14] . الجيش الإسرائيلي يدهم ويغلق مؤسسات إعلامية في الضفة الغربية، موقع صحيفة الحياة اللندنية، مصدر سابق.

[15] . المصدر السابق.

[16] . مقابلة خاصة مع علاء الريماوي، مدير مكتب قناة القدس بالضفة الغربية، أجريت في 24 تشرن أول/ أكتوبر 2017.

وزميل آخر له في القناة، بالسجن ثمانية شهور مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات، في حال ثبت عملهم في القناة.[17]

وكذلك أشار جهاد بركات، مراسل قناة فلسطين اليوم، في مقابلة خاصّة، إلى المضايقات التي تعرّضت لها القناة سابقًا، مثل إغلاق مكاتبها، وحظر عملها مدة ثلاثة شهور عام 2016، واعتقال بعض العاملين فيها سابقًا، وتهديد آخرين في اتصالات من ضباط المخابرات الإسرائيلية. كما أشار بركات أيضًا إلى المرّات السابقة التي اقتُحمت فيها شركتا ترانس ميديا وبال ميديا، مبينًا أن استهداف الشركات جاء بعد فشل أسلوب إغلاق مكاتب القنوات، أو اعتقال العاملين فيها. إذ أن إغلاق مكاتب الشركات، والضغط على المستثمرين فيها، يُحرم القنوات الفلسطينية من خدمات البثّ، وبالتالي تتراجع فاعليتها إلى حدّ كبير.[18]

ردود أفعال الجهات ذات الصلة

أولاً: السلطة الفلسطينية

استنكرت السلطة الفلسطينية اعتداءات الاحتلال، وذلك في تصريح للناطق باسم الحكومة الفلسطينية، يوسف المحمود، قال فيه "إن قوات الاحتلال ارتكبت اعتداءً سافرًا، وخرقًا فاضحًا مزدوجًا لكافة القوانين الدولية، عندما اقتحمت المدن الفلسطينية، ومكاتب إعلامية تتعامل مع الكلمة والصورة".[19]

كما أصدرت وزارة الإعلام الفلسطينية بيانًا استنكرت فيه اعتداءات الاحتلال، وأبدت فيه دعمها للشركات المتضرّرة، وأطلقت نداءً عاجلًا إلى مجلس الأمن، والاتحاد الدولي للصحفيين، لتوفير الحماية للإعلاميين الفلسطينيين ومؤسساتهم، وملاحقة مسؤولي الاحتلال المتورطين في العدوان على الفضاء والأثير الفلسطيني. وحثّت المؤسسات الوطنية على توحيد بثّها 60 دقيقة؛ رفضًا لـ "الحرب الشعواء على إعلامنا" حسب بيانها.[20]

كما أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين بيانًا أدانت فيه اعتداءات الاحتلال تلك.[21]

---

[17] . مقابلة خاصة مع مصطفى الخواجا مراسل قناة الأقصى من الضفة الغربية سابقًا، أجريت في 23 تشرين أول/ أكتوبر 2017.

[18] مقابلة خاصة مع جهاد بركات، مراسل قناة فلسطين اليوم، أجريت في 23 تشرين أول/ أكتوبر 2017.

[19] الحكومة الفلسطينية تندد بإغلاق الجيش الإسرائيلي شركات إعلامية بالضفة، موقع وكالة رويترز، 18 تشرن أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/DRbywe

[20] . وزارة الإعلام ونقابة الصحفيين الفلسطينيين: "سنعيد فتح المؤسسات والشركات الإعلامية التي أغلقها الاحتلال لأننا نحن أصحاب القرار"، موقع وكالة فلسطين الإخبارية، بدون تاريخ، https://goo.gl/Y3uhMD

[21] . فصائل ومؤسسات تدين إغلاق الاحتلال لمؤسسات إعلامية بالضفة، موقع صحيفة فلسطين، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/89QrP9

أما من ناحية عملية، وبعيدا عن الاستنكار والإدانة، فإن السلطة الفلسطينية، وحسب العديد من العاملين في الحقل الإعلامي، لم تقم بأي دور في مواجهة إغلاق المكاتب، يرقى لمستوى الخطورة الكامن في إجراء الاحتلال. فمثلا يرى فارس الصرفندي، عضو المجلس الإداري لنقابة الصحفيين، ومالك إحدى شركات البثّ، ومراسل لقناة العالم الإيرانية، وفي مقابلة خاصّة معه، أن "السلطة الفلسطينية لم تتعاط مع الوضع كما يجب، رغم أن الأمر يتعلق بدورها على الأرض. والقرار الإسرائيلي يمسّ دور السلطة، ويلغي سيادتها على الأرض. ورغم محاولة وزارة الإعلام في الساعات الأولى أن تكون حاضرة، إلا أن السلطة غابت تمامًا عن المشهد".[٢٢]

وحسب علاء الريماوي، مدير مكتب قناة القدس في الضفة الغربية، فإن السلطة الفلسطينية غير قادرة على مواجهة الإدارة المدنية الإسرائيلية، رغم سعي قوات الاحتلال لجرّ الفلسطينيين للتطبيع والتعامل المباشر مع الجهات الإسرائيلية.[٢٣]

عمليًا، يمس الإجراء الاحتلالي بسيادة السلطة الفلسطينية، ويتجاوزها تمامًا، ولا يقيم وزنًا لكون الشركات التي أغلقت مكاتبها، وحتى القنوات الفضائية المستفيدة من خدماتها، تعمل وفق تراخيص خاصّة أصدرتها الجهات المعنية في السلطة الفلسطينية، وليس الإدارة المدنية الإسرائيلية.

وإذا كانت قوات الاحتلال قد اقتحمت مدينة رام الله، وداهمت مكاتب لشركات تقع بالقرب من مقرّ قيادة السلطة الفلسطينية، الذي يُدعى "المقاطعة"، وبالقرب من منزل الرئيس محمود عبّاس، فإنّها إضافة إلى ذلك، دعت المتضرّرين من إجراءاتها، في كتاب منفصل علّقته على أبواب المكاتب المغلقة، إلى الاعتراض لدى ضابط إسرائيلي مختص يعمل في ديوان قائد المنطقة الوسطى، ونشرت رقم هاتفه.[٢٤]

إذن، فإنّ إجراء الاحتلال بإغلاق مكاتب شركات البثّ، وبالشكل الذي جرى، والذي تضمّن دعوة للمتضررين للتواصل المباشر مع الجهات الإسرائيلية الرسمية المعنية؛ لم يكن يخلو من بعد سياسيّ، وقد جاء في سياق يحاول إعادة دور الإدارة المدنية، في خطوة قد تكون لها أهداف سياسية أكبر، متعلقة بمشاريعه السياسية بخصوص الضفة الغربية، في أيّ حل تصفويّ يقوم بفرضه.

---

[22] . مقابلة خاصة مع فارس الصرفندي، عضو المجلس الإداري لنقابة الصحفيين ومالك قناة بث ومراسل قناة العالم الفضائية، أجريت المقابلة في 24 تشرين أول/ أكتوبر 2017.

[23] . مقابلة خاصة مع علاء الريماوي، مدير مكتب قناة القدس بالضفة الغربية، مصدر سابق.

[24] . صورة داخل خبر: بذريعة "التحريض ودعم العمليات الإرهابية".. قوات الاحتلال تغلق شركات تقدّم خدمات إعلامية، موقع قناة الميادين، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/WrLemE

ليست هذه هي المرّة الأولى، التي تستهدف فيها قوات الاحتلال، ربط الجمهور الفلسطيني بالجهات الحكومية الإسرائيلية مباشرة، متجاوزة السلطة الفلسطينية. ففي الثالث عشر من آب/ أغسطس 2017، وزعت منشورات تُعلن فيها عن حملة لرفع الحظر الأمني عن سكان بعض حارات مدينة الخليل، ودعت سكّان تلك الحارات لمراجعة مديرية التنسيق والارتباط المدني في الخليل[٢٥]، ثمّ عمّم الاحتلال سياسته هذه لتشمل الضفة الغربية كلّها، في تعاون مشترك بين جيش الاحتلال وجهاز المخابرات الإسرائيلي "الشاباك".[٢٦] بيد أن هذه السياسة، وإن تكثّفت هذا العام، فقد بدأت قبل ذلك، كما في حالة بعض قرى محافظة بيت لحم العام الماضي.[٢٧]

ثانيًا: نقابة الصحفيين

يقول فارس الصرفندي، عضو المجلس الإداري لنقابة الصحفيين، "إن النقابة عملت منذ اللحظة الأولى على عدد من الأمور، وعلى رأسها مخاطبة الاتحاد الدولي للصحفيين. وكانت النقابة تعمل في السابق، ضمن المجموعة العربية وبعض الدول الصديقة، على طرد "إسرائيل" من الاتحاد". ويرى أنه "وبعد هذا الاعتداء الآثم أصبح الموضوع بحاجة إلى تحرّك حقيقيّ؛ لطرد "إسرائيل" وتجميد عضويتها، ومخاطبة المؤسسات الدولية، وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان، لوقف "إسرائيل" عن ممارساتها".[٢٨]

وكان نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر، قد تحدث عن خطوات واسعة ستقوم بها النقابة، تبدأ عبر الاتحاد الدولي للصحفيين والاتحادات الإقليمية. وفي بيانها الذي استنكرت فيه هذه الإجراءات، دعت نقابة الصحفيين المؤسسات الإعلامية التي استهدفها الاحتلال باعتداءاته، إلى تحدّي الاحتلال، وفتح المكاتب، وعدم التسليم لتهديداته، معلنة أنها تضع مقرّاتها في تصرّف وسائل الإعلام.[٢٩]

إلا أن علاء الريماوي، مدير مكتب قناة القدس بالضفة الغربية، يرى أن دور نقابة الصحفيين كان الأضعف. فالوقفات الاحتجاجية، ودعوة الصحفيين للتشاور، وبيانات الإدانة، كلها غير كافية، إذ كان يُفترض، حسب علاء الريماوي، أن تقوم النقابة بدور ضاغط على المستوى السياسي، إضافة إلى

---

[25] . إزالة المنع الأمني.. بشرط، موقع وكالة فلسطين 24 الإخبارية، 13 آب/ أغسطس 2017، https://goo.gl/WX5mei

[26] . الاحتلال يزيل المنع الأمني ومزيد من التصاريح للفلسطينيين، موقع وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 8 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/iPRjNK

[27] . الشاباك للمرفوضين "أمنيًا".. تعالوا ننصحكم، موقع ألترا صوت، 24 أيلول/ سبتمبر 2016، https://goo.gl/KDUjvp.

[28] . مقابلة مع فارس الصرفندي، مصدر سابق.

[29] . وزارة الإعلام ونقابة الصحفيين الفلسطينيين: "سنعيد فتح المؤسسات والشركات الإعلامية التي أغلقها الاحتلال لأننا نحن أصحاب القرار"، موقع وكالة فلسطين الإخبارية، مصدر سابق.

القيام بنشاط احتجاجي مؤثّر على كل من المستوى السياسي الفلسطيني، والجهات الإقليمية والدولية.[30]

ثالثًا: الفصائل الفلسطينية

في تصريحات وبيانات منفصلة، أدانت الفصائل الفلسطينية إغلاق مكاتب شركات البثّ، واعتقال بعض القائمين عليها. وكان فوزي برهوم، الناطق باسم حركة حماس، قد قال إن "إغلاق المؤسسات الإعلامية يستهدف الحقيقة، ويعكس نهج الاحتلال العنصري"[31].

كما قالت حركة الجهاد الإسلامي إن ما فعلته قوات الاحتلال هو "جريمة تكشف الزيف الصهيوني، الذي تهاوى أمام قدرة الإعلام الفلسطيني على نقل الحقيقة، وفضح جرائم الاحتلال، ومخططات سرقة الأرض، والإعدام الممنهج، والتنكيل بالمواطنين على الحواجز".[32]

الموقف نفسه عبّرت عنه حركة فتح التي قالت: "إن إجراءات وممارسات الاحتلال تشكّل اعتداءً غير مبرر على حرية العمل الإعلامي في فلسطين وتثبت أنها ممعنة في سياسة تكميم الأفواه"[33].

وفي حين أكّدت الجبهة الشعبية في بيان لها على الموقف ذاته، فإنّها "دعت الشعب الفلسطيني ومختلف المؤسسات الإعلامية الأخرى؛ إلى أوسع حالة تضامن مع هذه الشركات، مطالبة اتحاد الصحفيين الدولي بإدانة ممارسات الاحتلال بحق الإعلام ومحاسبته دوليًا"[34].

علمًا أن بعض القنوات المستهدفة، كقناتي القدس والأقصى، يتهمها الاحتلال بالتبعية لحركة حماس.

يرى محللون أن العديد من وسائل الإعلام الفلسطينية، ومنها الفضائيات، وخاصة المحسوبة على حركات المقاومة، تدفع ثمن مشاركتها في مقاومة المحتل، وذلك من خلال الإعلام المقاوم، أو إعلام المقاومة، ولذلك تتعرض هذه المؤسسات للمداهمة المتكررة من قبل الاحتلال، وإغلاق مكاتبها، واعتقال صحفييها.

---

30 . علاء الريماوي، مقابلة خاصة، مصدر سابق.

31 . إدانة فصائلية وحقوقية لإغلاق الاحتلال مقرات إعلامية بالضفة، موقع وكالة قدس برس إنترناشونال للأنباء، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/SZWnxP

32 . المصدر السابق.

33 . فصائل فلسطينية تدين إغلاق مؤسسات إعلامية في الضفة، موقع وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/qm3UMR

34 . المصدر السابق.

رابعًا: الفعاليات الإعلامية والحقوقية

أدانت عدّة جهات إعلامية وحقوقية وأهلية، إغلاق مكاتب شركات البثّ. منها التجمع الإعلامي الديموقراطي، الذي طالب بتوفير الحماية الدولية للصحفيين الفلسطينيين، والمؤسسات الإعلامية العاملة في الأرض المحتلة. وكذلك شبكة المنظمات الأهلية التي رأت في الإغلاق "تطاولًا على السيادة الفلسطينية في قلب المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما يضعف دور السلطة الوطنية، ويمهد لضعضعتها". أما منتدى الإعلاميين الفلسطينيين، فقد عدّ ما جرى مجزرة بحق الإعلام الفلسطيني. وهو ما يراه أيضًا اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية في فلسطين، إذ عدّ ما فعلته قوات الاحتلال قرصنة واضحة، وحربًا على الإعلام الفلسطيني.[٣٥]

وثمة مؤسسات أخرى تفاعلت مع الحدث بالإدانة والاستنكار، منها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،[٣٦] ومؤسسة سكاي لاين الدولية التي تتخذ من ستوكهولم مقرًا لها.[٣٧]

إلا أن انتهاكات الاحتلال، التي تستهدف الإعلام الفلسطيني، والتي تمثّلت أخيرًا في إغلاق مكاتب الشركات المذكورة، لم تلق أصداء أوسع إقليميًا ودوليًا.

كما أن إجراءات عزل "إسرائيل" في المؤسسات الدولية ذات الصلة بالعمل الإعلامي والصحفي، لم تبد واضحة، وهو ما يشير إلى حالة من العجز، وضعف فاعلية الجهات المتعددة، ومنها نقابة الصحفيين والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وامتناع السلطة، أو ضعف قدرتها على الاستفادة من حضورها الدبلوماسي في المحافل المختلفة، لتحقيق هذه الغاية، وهو ما يمكن أن ينسحب، وإن بنسبة أقل، على الفصائل الفلسطينية.

---

35 . فصائل ومؤسسات تدين إغلاق الاحتلال لمؤسسات إعلامية بالضفة، موقع صحيفة فلسطين، مصدر سابق.

36 . المركز يدين إغلاق قوات الاحتلال مقرات ثلاث شركات إعلامية في الضفة الغربية، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/oRPPfs

37 . "سكاي لاين" الدولية تدين إغلاق الجيش الإسرائيلي شركات إنتاج ومكاتب صحفية في الضفة الغربية، موقع مؤسسة سكاي لاين، 18 تشرين أول/ أكتوبر 2017.

خلاصة

تؤكد هذه الورقة، أنّ الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت بها قوات الاحتلال مكاتب عدد من شركات البثّ، لم تكن الأولى. فقد سبق لها عدّة مرّات، وأن داهمت شركات مزوّدة للخدمات الإعلامية المتنوعة، وأغلقت عددًا من الإذاعات، واعتقلت عددًا من الصحفيين، فضلًا عن حظرها لعمل قنوات فضائية فلسطينية، ولا سيما قناة الأقصى، وحتى الشركات التي دوهمت مكاتبها مؤخرًا، والمؤسسات المتضررة من ذلك، سبق وأن تعرضت لاعتداءات شبيهة من قبل.

وإذا كان البعض يربط اعتداءات الاحتلال الأخيرة التي استهدفت الإعلام الفلسطيني بالمصالحة بين حركتي فتح وحماس، كما يقول محمد اللحام، رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين الفلسطينيين،[٣٨] فإنّ الأمر يأتي في سياق أكبر من ذلك، متعلق بهدفين أساسيين. الأول هو مواجهة الدور الوطني الذي يقوم به الإعلام الفلسطيني، والثاني هو تجاوز السلطة الفلسطينية، وإحلال الإدارة المدنية تدريجيًا ونسبيًا مكانها في التعامل مع الجمهور الفلسطيني، ودفع المؤسسات الفلسطينية للتطبيع مع الاحتلال، ومحاولة استصدار تراخيص عمل منه.

وكانت انتهاكات الاحتلال التي تطال حرية الرأي، قد شملت مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي، واعتقال الناشطين في حقل الإعلام الاجتماعي، وتقديم لوائح اتهام بحقهم، تتضمّن اتهامهم بالتحريض. ففي مقابلة خاصّة، أفاد فيصل الرفاعي، وهو أحد المعتقلين على خلفية كتاباتهم على الفيسبوك، أنه اعتقل في 24 تموز/ يوليو 2016 لهذا السبب، وواجهته شرطة الاحتلال بأكثر من 60 منشورًا له على الفيسبوك، وقد خضع لتحقيق يفحص إن كانت منشوراته قد تسببت في تنفيذ عمليات.[٣٩]

وعلى نحو شبيه، وفي الوقت نفسه، بدأت قضية هشام الشرباتي، الذي واجهته شرطة الاحتلال بمنشورات له على الفيسبوك، وتسجيلات للقاءاته التلفزيونية، التي ظهر فيها بصفته محللًا سياسيًا في بعض القنوات الفضائية المحليّة.[٤٠]

وبهذا يتبين أن الاحتلال يسعى لإغلاق المجال العام تمامًا أمام الخطاب الوطني، ليس فقط للأسباب الأمنية، وتحت ذريعة التحريض على تنفيذ العمليات الفردية، ولكن أيضًا لأنه يحارب وجود

---

38 . "إسرائيل" تواري "سوآتها" بمحاربة الإعلام، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 19 تشرين أول/ أكتوبر 2017، https://goo.gl/fjodNx

39 . مقابلة خاصّة مع فيصل الرفاعي، أحد المعتقلين السابقين على خلفية كتاباتهم على الفيسبوك، أجريت في 24 تشرين أول/ أكتوبر 2017.

40 . مقابلة خاصّة مع هشام الشرباتي، أحد المعتقلين السابقين على خلفية كتاباتهم على الفيسبوك ومقابلاتهم التلفزيونية، أجريت في 24 تشرين أول/ أكتوبر 2017.

أي منافذ للتعبئة الوطنية من الضفة الغربية، التي يعتقد أنه تمكن من استئصال الحالة الوطنية فيها إلى حدّ كبير، ولا سيما مع سياسات السلطة الفلسطينية من بعد الانقسام.

وهكذا، يواجه الفلسطينيون حملة ممنهجة مستمرة، تهدف من جهة إلى إعادة الإدارة المدنية تدريجيّا لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومن جهة أخرى إلى طمس كل الأدوات التي من شأنها أن تعزّز من التعبئة الوطنية في الشارع الفلسطيني، في وقت جُرّفت فيه الحركة الوطنية من الضفة الغربية، وأقصيت عن مجالات العمل العام، فظلّت أدوات الإعلام المتعددة سبيلًا وحيدًا للتعويض عن النقص الحاصل بسبب الظروف سابقة الذكر، التي تعانيها الفصائل الفلسطينية.

وقد عكست طبيعة ردود الأفعال، واقتصارها على اليوم التالي لاعتداءات الاحتلال، عجز الفعاليات الفلسطينية المتعددة عن مواجهة هذا النوع من الاعتداءات، والذي يحتاج بالدرجة الأولى إلى فعالية حقوقية وإعلامية ودبلوماسية، يُفترض أن السلطة الفلسطينية، وكذلك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، تملك بعض أدواتها، الأمر الذي يطرح التساؤل عن كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات.

وإذا كان الإعلاميون الفلسطينيون يُجمعون على أن أنماط العمل الإعلامي وأدواته، قد تطوّرت إلى حدّ يجعل سلطات الاحتلال عاجزة عن السيطرة عليها، فإنهم يُجمعون أيضًا على أن اعتداءات الاحتلال سوف تؤثّر على كفاءة الإعلام الفلسطيني، إضافة إلى أنها تهدد الإعلاميين الفلسطينيين في مصادر رزقهم، وتجعل من الاستثمار في مجال الإعلام في الساحة الفلسطينية، مغامرة بالغة الخطورة.